إميل دوركايم

احتل "إميل دوركايم" مكانة بارزة في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر سواء في الأوساط الأكاديمية أو الإدارية أو السياسية. ووضع نظريات وآراء وأفكار حول المجتمع بصفة عامة وعن التربية والأخلاق والسياسة بصفة خاصة. وقداتخذ موقفاً محددا من الأفكار الاشتراكية حيث هاجمها، وتعتبر مؤلفاته محاولة لتقديم بديل للاشتراكية. فقد رفض "دوركايم" فكرة إعادة توزيع الثروة أو تحقيق أي نوع من التكافؤ في الملكية، أو حتى إلغاء الملكية الخاصة. وأن سبب المشكلات في المجتمع الحديث أي المجتمع الرأسمالي الذي كان يعيش فيه ليس سببا اقتصاديا بقدر ما هو سبب أخلاقي.

وبالتالي فإن الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال ليس سوى دليل على تفكك المجتمع أو على حدوث حالة من اللامعيارية /الفوضى الأخلاقية/. ومن ثم فإن ما ينبغي عمله فقط لتصحيح هذا الوضع هو تحقيق ما أسماه "دوركايم" "الإجماع أو الاتفاق الجمعي" والذي يمكن أن يتم عن طريق "التربية". وهو يتفق في ذلك مع "أوجيست كونت".

ويرى "دوركايم" أن المجتمع الإنساني يمر بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التضامن الآلي ومرحلة التضامن العضوي.

ويتسم الأفراد في مجتمع التضامن الآلي بالتجانس والتماثل، كما تسود حالة من الاتفاق القيمي حيث توجد مجموعة من المعايير والقيم المشتركة بين كل أفراد المجتمع، كما تختفي كل أشكال تقسيم العمل والتخصص حيث يكون تقسيم العمل على أساس النوع فقط. ويلتزم الأفراد في هذا المجتمع التزام أخلاقي نتيجة لوجود الضبط الذي يمارسه الضمير الجمعي حيث يكون أي انتهاك من قبل الفرد أو خروج على معايير المجتمع هو انتهاك للمجتمع ككل ويكون العقاب صارم.

غير أنه بفعل تزايد السكان إلى درجة تتخلق في إطارها حالة من عدم التناسب والتوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية المتاحة، يحتاج المجتمع إلى تقسيم العمل والتخصص الذي يصاحبه التباين واللاتجانس بين أفراد المجتمع. ومن ثم لم تعد هناك قوة للضمير الجمعي في ضبط الأفراد الخارجين على معايير الجماعة، وهنا يتحول مجتمع التضامن الآلي إلى تضامن عضوي يتسم بالتباين والاختلاف. وتصبح هناك حاجة إلى القانون لممارسة الضبط الاجتماعي بدلاً الضمير الجمعي.

ويرى "دوركايم" بأنه ينبغي التمييز بين نموذجين من القانون: القانون القهري، والذي يستند إلى مجموعة من العواطف والمعتقدات المشتركة ويتجه مباشرة إلى فرض العقاب على أي انحراف عن القواعد المشروعة. أما النموذج الثاني، القانون التعويضي، ويهدف إلى إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل حالة الانحراف. ويؤدي النموذج الأول – أي القانون القهري أو القمعي – دوره في مجتمع التضامن الآلي أي المجتمعات البدائية أو البسيطة، بينما يؤدي النموذج الثاني – أي القانون التعويضي – دوره في إطار مجتمعات التضامن العضوي أي المجتمعات الحديثة.

فكرة الضمير الجمعي:

احد المفاهيم الكبرى لدى دوركايم أما من حيث القانون والأخلاق والضبط الاجتماعي فهناك ولاء ملحوظ للضمير الجمعي الذي يعني مجموعة من المعتقدات والعواطف العامة بين أعضاء المجتمع والتي تكون نسقا خاصا ومثل هذا الضمير له وجوده الخاص المتميز فهو يدوم عبر الزمن ويعمل على توحيد الأجيال ،والضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ولكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد درجة التشابه بين الأفراد.

وتعكس دراسة الضمير الجمعي عند دوركايم نظريته عن القهر الاجتماعي .وترتبط معالجته للظواهر الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمناقشة الضمير الجمعي ،حيث يعد المفهوم من مفاهيم دوركايم الرئيسية حيث عرفه بأنه : "مجموعة من المعتقدات والعواطف المشتركة لدى متوسط أعضاء المجتمع الواحد و التي تشكل نظاما اجتماعيا محددا له حياته الخاصة به."

ويعتمد الضمير الجمعي في وجوده على الأحاسيس والعواطف والمعتقدات الموجودة في الضمير الفردي .وبالتالي أوضح أن هناك ارتباطا ذا تثير متبادل بين الضمير الجمعي والأفكار الاجتماعية في الواقع الاجتماعي نتيجة الضغوط التي يمارسها الضمير الجمعي على أعضائه .

تقسيم العمل:

يعتقد دوركايم أن ظاهرة تقسيم العمل ليست حديثة النشأة ولكن الجانب الاجتماعي منها كان أكثر ظهورا في أواخر القرن الثامن عشر ولقد تطورت إلى الحد الذي جعلها عامة وواضحة لكل فرد ولعل الاتجاه الذي اتخذته الصناعة الحديثة يكشف لنا بوضح مدى عمومية وانتشار هذه الظاهرة والصناعة تهدف إلى تقسيم العمل إلى ابعد الحدود وأصبحت المهن منعزلة متخصصة ليست فقط داخل المصنع بل أصبح كل إنتاج في حد ذاته متخصصا من ناحية ومعتمد على غيره من ناحية أخرى كذلك في معظم قطاعات المجتمع سواء في الوظائف الاداريه أو العلمية أو غيرها ونجد شبيها لذلك أيضا في الكائنات العضوية والمجتمعات .ويرى دوركايم انه لكي نصل إلى تعريف موضوعي لتقسيم العمل لابد من ملاحظته ومقارنته ودراسته كحقيقة موضوعية ولما كان تقسيم العمل يتضمن كل من القوة الإنتاجية وقدرة العامل لذلك فهو شرط ضروري لتقدم المجتمعات سواء أكان فكريا أو ماديا ،والوظيفة الأساسية لتقسيم العمل انه يخلق شعورا بالتضامن والتماسك والترابط بين الأفراد علاوة على ذلك له اثر ملحوظ وواضح في زيادة الوظائف المقسمة المتخصصة.

تقسيم العمل يختلف باختلاف حجم المجتمع وكثافة السكان وشدة التفاعل الاجتماعي فازدياد السكان عامل أساس لتقسيم العمل ويعتبر كتابه تقسيم العمل أهم النصوص المنهجية في علم الاجتماع والتي حللت التصورات الطارئة خلال القرنين 18و19م لذا خصص دوركايم الكتاب ليوضح رأيه في إمكانات تطبيق المقاربة الوظيفية من مبدأ يعتبر الوظيفية مبدأ نسبيا منهجيا . وهو يرى انه قد ترتب على تقسيم العمل شدة الصراع من اجل البقاء والاستمرار ،فكثرة العدد تفرض على الأفراد ضرورة التخصص المهني مما يقلل من حدة الصراع ويتيح فرصة أوسع للحصول على وسائل الحياة.

وعن الوظيفة الايجابية لتقسيم العمل يرى دوركايم أن تقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين بين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التماسك المتبادل في المجتمع وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات كما انه يبرز في ظاهرة التضامن العضوي ذاتها .وكلما ازداد هذا التضامن رسوخا قلت أهمية الضمير الجمعي وهكذا يستبدل القانون الجنائي القائم على جزاءات رادعة بقانون مدني إداري يهدف إلى حفظ حقوق الآخرين بدلا من العقوبة .

التضامن والتغير الاجتماعي:

يعتبر من إسهامات دوركايم تصوره وجود شكلين أساسين من التضامن بين أفراد المجتمع يعكسان بصورة أساسية نظريته نحو التطور والتغير الاجتماعي وهما:

1. التضامن الآلي : وهو إحدى خصائص المجتمعات التقليدية التي يتضاءل فيها نظام تقسيم العمل .حيث يحدث نوع من التماثل والتشابه بين أنماط العمل السائدة في هذه المجتمعات كما تظهر المعايير الاجتماعية باعتبارها قوة ضاغطة وتمارس نوعا من القهر والإجبار .وتحدثنوع من التماسك حيث تتمثل المعايير والأعراف والتقاليد والقيم وتتقارب وجهات النظر والآراء إلى درجة كبيرة.

2. التضامن العضوي: وهو إحدى خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة التي تقوم على نظم معقدة لتقسيم العمل وتنوع نمط العلاقات التعاقدية التي تؤدي إلى انخفاض درجة التضامن الاجتماعي وندرة مظاهر التضامن .كما تؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وضعف قوة الضبط الاجتماعي وظهور مظاهر متعددة للانحراف والجريمة والتعدي على حقوق الآخرين .